مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق منذ العام 2014 واثرها في العلاقة مع الحكومة الاتحادية
اسم الكاتب: م.د. مصطفى ابراهيم سلمان، أ.م.د. ضاري سرحان حمادي، م.م. داوود سلمان عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7282
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 10:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق منذ العام ٢٠١٤ واثرها في العلاقة مع الحكومة الاتحادية

م.د. مصطفى ابراهيم سلمان (*) أ.م. د. ضاري سرحان حمادي(**)
م.م. داوود سلمان عبد(***)

ملخص البحث

تأثرت السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق منذ العام ٢٠١٤، بالعديد من العوامل ابرزها: العامل الجغرافي والاثني والامني والاقتصادي، ويعد العامل الجغرافي من أهم هذه العوامل إذ تحاذي ايران من ناحية شمالها الغربي اقليم كردستان العراق، كما اسهم العامل الاثني بدوره، فبالوقت الذي ينتشر اكراد ايران في شمالها الغربي فان أكراد العراق ينتشرون في المحافظات المحاذية لايران اي ان هناك ترابط جغرافي واثني بين اكراد ايران واكراد العراق، مما افضى بطبيعة الحال الى تفاعل واهتمام متبادل في جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية.

وفيما يتعلق بالعامل الامني فقد أسهم بدور مهم في تعزيز الانفتاح الايراني على اقليم كردستان العراق، لاسيما بعد دخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق في حزيران/٢٠١٤، إذ سارعت ايران الى تقديم المساعدات العسكرية الى حكومة الاقليم مما عزز من القدرات الدفاعية للقوات الكردية (البيشمركة).

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد.
(**) كلية العلوم السياسية/جامعة تكريت.
(***) كلية العلوم السياسية/جامعة تكريت.

وفيما يخص العامل الاقتصادي فان ايران ابدت حرصًا كبيرًا على تنمية وتوثيق علاقاتها التجارية مع اقليم كردستان العراق، إذ وجدت في الاقليم منفذاً مهمًا للتخلص من العقوبات الامريكية التي أخذت تضغط بشكل واضح على الاقتصاد الايراني.

Iranian policy towards the Kurdistan region of Iraq since 2014 And its impact on the relationship with the federal government

Research Summary

The Iranian policy has been influenced by the direction of the Kurdistan region of Iraq since 2014, with many factors, notably: geographical, ethnic, security and economic factors. The geographical factor is one of the most important factors. Iran is bordering on the north-western part of the Kurdistan region of Iraq. Iran is in the north-west, Iraqi Kurds are deployed in the provinces bordering Iran, there is geographically and ethnically interdependent between the Kurds of Iran and the Kurds of Iraq, which naturally led to interaction and mutual interest in all political issues, economic, social and security.

As for the security factor, it played an important role in enhancing Iran's openness to the Kurdistan region, especially after the entry of a terrorist organization to Iraq in June 2014. Iran was quick to provide military assistance to the Kurdistan Regional Government, thus enhancing the defense capabilities of the Kurdish forces (Peshmerga) .

With regard to the economic factor, Iran has shown great interest in the development and closer trade relations with the Kurdistan region of Iraq, as it found in the region an important outlet for the elimination of US sanctions, which are clearly pressing on the Iranian economy.

المقدمة

اثرت مجموعة من العوامل الجغرافية والاثنية والامنية والاقتصادية في السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق، وسيركز البحث على أهم هذه العوامل وهي العامل الجغرافي والاثني، والامني والاقتصادي، وهذا لا يعني التقليل من أهمية العوامل الاخرى.

فقد اثر الجوار الجغرافي بين ايران واقليم كردستان العراق بدور كبير في السياسة الايرانية اتجاه الاقليم، إذ تحاذي ايران من ناحية شمالها الغربي اقليم كردستان العراق، وفيها معابر حدودية مهمة اقتصاديا مثل معبر باشماخ ومعبر برويز خان وحاج عمران، ويقطن الاكراد في المحافظات الايرانية والعراقية المحاذية، مما يعني ان التأثير المتبادل بينهما حاصل في جميع القضايا السياسية والاقتصادية والامنية.

وفيما يتعلق بالعامل الامني فقد أدى دخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق في العام ٢٠١٤، بدور كبير في توثيق العلاقات الامنية والدفاعية بين ايران واقليم كردستان العراق، إذ كانت ايران من الدول السباقة في تقديم الدعم الى حكومة الاقليم، لا سيما بعد تعرض حدود محافظة اربيل عاصمة الاقليم الى هجوم من التنظيم الارهابي، فضلاً عن ذلك اسهم العامل الاقتصادي بدوره في السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق، لاسيما وان الاقليم يمثل مجالا مهما يمكن عن طريقه تخفف ايران من حدة الضغوط الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وجدير بالذكر ان السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق كان لها اثارها في العلاقة مع الحكومة الاتحادية، ولعل اوضح صور لهذا التأثير هو الموقف الايراني الرافض لاستفتاء الاقليم اذ رأت فيه ايران تهديداً لأمنها القومي مما دفعها الى تنسيق جهودها مع الحكومة الاتحادية في العراق وتركيا لمواجهة الاستفتاء.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في معرفة أهم العوامل المؤثرة في السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق، فضلاً عن بيان اهمية الاقليم بالنسبة لإيران، وطبيعة العلاقة بين ايران والحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الترابط الجغرافي والتداخل الاثني بين ايران واقليم كردستان العراق كان له تأثير مهم في السياسة الايرانية اتجاه الاقليم، كما ان التطورات

السياسية في اقليم كردستان العراق تجد لها صدى لدى أكراد ايران مما شكل هاجسًا لدى الحكومة الايرانية خشية انفصالهم وانضمامهم الى الدولة الكردية المفترضة.

اشكالية البحث:

يقوم البحث على اشكالية رئيسة وهي ان ايران تعد قوة اقليمية مهمة وهي ترتبط باقليم كردستان العراق، وقد أثر ذلك في السياسة الايرانية، وعليه ماهي العوامل المؤثرة في السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق ؟، وكيف تعاملت ايران مع الاستفتاء على حق تقرير المصير الذي اجرته حكومة اقليم كردستان العراق؟.

هيكلية البحث: تضمن البحث الاتي:

أولاً– دور العامل الجغرافي والاثني:

ثانياً– دور العامل الامني:

ثالثاً– دور العامل الاقتصادي:

أولاً– دور العامل الجغرافي والأثني:

ترتبط ايران بإقليم كردستان العراق ليس جغرافيًا فحسب وانما ديموغرافيًا ايضا، إذ يتركز معظم الأكراد الإيرانيين في شمال غرب ايران في المناطق الجبلية المتاخمة للعراق وتركيا، ولا سيما في محافظات كرمانشاه وكردستان وعيلام وأذربيجان الغربية(١). وتبلغ مساحة هذه المنطقة قرابة (١١١,٧٠٥) كيلو متر مربع، علماً ان عدد سكان الأكراد الايرانيين يتراوح بين (٨ – ١٠) مليون نسمة، أي بحدود من (١١–١٥٪) من سكان إيران، ويبلغ عدد المسلمون الاكراد الذين يعتنقون المذهب السني (٦٦٪) والشيعة منهم (٢٧٪)، فضلا عن ذلك يوجد في هذه المنطقة مجموعات أثنية وديانات أخرى كالمسيحيين واليهود وغيرهم(٢).

ويتسم الواقع الديموغرافي الايراني بالتنوع الكبير، فبالرغم من أن غالبية سكان ايران من القومية الفارسية والمذهب الرسمي للدولة حسب الدستور هو المذهب الجعفري الاثنى عشري*، إلا أنه يوجد في ايران مجموعات اثنية ودينية وطائفية متنوعة، ومن بين هذه الجماعات الأكراد والبلوش والأذريون وغيرهم، وقد ضمن الدستور الإيراني حقوق الأقليات

الدينية والأثنية، ومع ذلك فان منظمات حقوق الانسان الدولية والعديد من الدول الغربية توجه انتقادات إلى الحكومة الايرانية تتعلق بانتهاكات لحقوق الاقليات الدينية والاثنية، وفيما يخص الأكراد الايرانيين فأن غالبيتهم من السُنة ويتركزون في الجزء الشمالي الغربي من ايران، ولديهم نزعة انفصالية، مما أدى إلى حدوث توترات مع الحكومة قادت إلى العديد من المواجهات، بالوقت ذاته توجه ايران اتهاماً إلى الولايات المتحدة واسرائيل بالعمل على إثارة المشكلات بين مجموعاتها الاثنية الكبيرة [٣].

يُذكر من الناحية التاريخية ان الأكراد الايرانيين قد أعلنوا عن جمهورية مهاباد في شمال غرب إيران وانفصالهم عن حكومة الشاه (رضا بهلوي) في ٢٢/كانون الثاني/١٩٤٦، إلا ان الجيش الايراني تمكن من اسقاطها بعد (١١) شهراً من اعلانها [٤].

وقد ساند الاكراد الثورة الايرانية على أمل ان تغيير طبيعة النظام السياسي في ايران سيعمل على تحقيق طموحات الشعب الكردي، لكن النظام الاسلامي الجديد في ايران عمل على احباط المحاولات الانفصالية للأكراد، ومع تولي الرئيس الاصلاحي (محمد خاتمي) السلطة في ايران للمدة من ١٩٩٧ – ٢٠٠٥، زاد نفوذ الاكراد إذ تبوء بعض الاكراد مناصب مهمة في الحكومة الايرانية، كما زاد عدد الطلاب الاكراد في المدارس والجامعات، وعند تولي الرئيس (محمود أحمدي نجاد) السلطة في ايران للمدة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٣، حصلت بعض التوترات بين الأكراد والحكومة الايرانية، ولابد من الاشارة ان تقارير غربية معنية بحقوق الانسان تُفيد بان اكراد ايران يُعانون من التضييق على حرياتهم وحقوقهم، ومنها على سبيل المثال ان الحكومة الايرانية تمنع تدريس اللغة الكردية في المدارس، وسجن واعتقال الصحفيين والناشطين الاكراد، كما تعد القومية الكردية من أفقر قوميات ايران ويعانون من الركود الاقتصادي وترتفع بينهم نسبة البطالة بالرغم ان المحافظات الايرانية ذات الاغلبية الكردية تتمتع بثروات طبيعية مهمة، مما افضى الى حالة من التوتر بين الاكراد والحكومة الايرانية تطورت الى اشتباكات مسلحة [٥].

وقد اتخذت العديد من الاحزاب الكردية الايرانية المعارضة من اقليم كردستان العراق منطلقا لعملياته ضد الحكومة الايرانية، ويوجد في الاقليم العديد من مقرات هذه الاحزاب منها: حزب الحياة الحرة الكردستاني (بيجاك – **PJAK**)، والحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني (حدكا)، وحزب كردستان (باك)، وعصبة كادحي كردستان (كومه له)، فكان ذلك أحد محاور الخلاف الايراني مع الاقليم، ولهذا طالبت ايران حكومة اقليم كردستان وقف انشطة الاحزاب الايرانية الكردية المعارضة ووضع حد لعملياتهم داخل الاراضي الايرانية انطلاقاً من اراضي اقليم كردستان العراق، وفي هذا الخصوص طالب ممثل حكومة اقليم كردستان العراق في ايران (ناظم الدباغ) في تموز/٢٠١٦ المسؤولين في الاحزاب الكردية الايرانية إلى وقف عملياتهم على حدود الاقليم نظراً للأوضاع التي يمر بها الاقليم، كما طالبهم باعتماد الحوار للمطالبة بحقوقهم المشروعة، ونبذ السلاح، علماً ان عدد الاحزاب الكردية الايرانية تقدر بـ(١٨) حزبًا ويغلب عليها حالة الانقسام والاختلاف، فضلاً عن ذلك ان الحكومة الايرانية اتبعت اجراءات مشددة ضد هذه الاحزاب ومؤيديها، مما اثر سلباً على نشاطها وحركتها [٦].

وجدير بالذكر إن الفيدرالية في العراق قد رفعت من الثقل السياسي لأكراد العراق مقارنة بأكراد المنطقة مما شجع على عودة النزعة القومية الكردية، كما عملت على دفع الأكراد في إيران لحمل السلاح ضد الحكومة الايرانية لتحقيق الحكم الذاتي منذ العام ٢٠٠٥، وتعد جبال قنديل في شمال العراق مركز عمليات حزب الحياة الحرة الكردستاني (بيجاك – **PJAK**) الذي هو امتداد لحزب العمال الكردستاني، وموطنًا لمعظم المقاتلين الأكراد ويبلغ عددهم أكثر من (٣) الاف مقاتل، ويطالب حزب الحياة الحرة الكردستاني بإنشاء دولة إيرانية اتحادية تضمن استقلالية الأكراد، كما ان هناك بعض الاحزاب تدعو إلى استقلال كردستان الايرانية والحلم باقامة كردستان الكبرى في نهاية المطاف[٧].

وعلى هذا الأساس أسهمت عمليات الاحزاب الكردية الايرانية لا سيما العسكرية منها ضد الحكومة الايرانية، واتخاذها من اقليم كردستان العراق منطلقاً لبعض عملياتها، دوراً

سلبياً في السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق، وعلى هذا الاساس يتضح ان معطيات الواقع الجغرافي والاثني في ايران تفسر سبب وقوفها الحازم ضد الاستفتاء الذي جرى في شمال العراق.

وكانت حكومة اقليم كردستان العراق اقدمت على تنظيم استفتاء حول حق تقرير المصير في ٢٥/ايلول/٢٠١٧، وشارك فيه قرابة (٧٨ %)، وكانت نسبة المؤيدين للانفصال (٩٢,٧٣ %)، مما ولد رفض اقليمي واضح لاسيما من ايران وتركيا، إذ عدته تهديداً لأمنها القومي، وعليه كان الموقف الايراني واضحاً مما دفعها إلى التنسيق مع تركيا والعراق، لتكثيف الضغوط على حكومة اقليم كردستان العراق، وفي لقاء القمة الذي جمع الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) بمرشد الثورة الايرانية (علي خامنئي) في ايران في ٤/تشرين الاول/٢٠١٧، وصف الأخير هذا الاستفتاء بانه خيانة، وان الغاية من ورائه هو خلق اسرائيل جديدة، وأن على ايران وتركيا العمل على مواجهته، وتُعزى هذه المخاوف من ان يؤدي هذا الاستفتاء إلى إثارة المشاعر القومية للأكراد في بلديهما [٨].

وبالفعل سعت ايران الى منع اكراد العراق من قيام الدولة الكردية، بل عملت على مساعدة الحكومة الاتحادية على اعادة فرض السيطرة لاسيما على المناطق المتنازع عليها، والتضييق على الاقليم لفرض شروط سياسية عند التفاوض مع حكومة الاقليم منها عدم قيام حكومة الاقليم باي خطوات انفصالية بعد اجراء الاستفتاء، وتقليص العلاقات مع تركيا [٩].

وكانت انعكاسات استفتاء اقليم كردستان العراق واضحة في المحافظات الكردية الايرانية، إذ شهدت احتفالات بيوم الاستفتاء ٢٥/ايلول/٢٠١٧، واستمرت لمدة يومين، مما دفع بالسلطات الايرانية إلى مواجهتها، وتم اعتقال بعض الاشخاص المتورطين بأعمال احتجاج، لاسيما وان بعض أكراد ايران يطالبون بالاستقلال عن ايران كحال بعض الأكراد في شمال العراق [١٠].

علما ان هناك تقارير غربية تفيد بان الولايات المتحدة حرضت حكومة اقليم كردستان العراق بزعامة السيد (مسعود البرزاني) على اجراء الاستفتاء، بهدف تقسيم العراق

لاسيما بعد ان فشل مشروع تنظيم داعش الارهابي في تقسيمه، ولإبقاء العراق في حالة من عدم الاستقرار مما يضعفه مستقبلًا عن القيام بأي دور اقليمي، كما أفادت هذه التقارير بان اصرار السيد (مسعود البرزاني) على إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها بين الاقليم والحكومة الاتحادية يأتي في سياق الضغط على الحكومة الاتحادية لتحقيق العديد من المكاسب مُستغلاً بذلك الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق (١١). وعليه عدت ايران هذا الاستفتاء بانه مؤامرة تقف وراءها اسرائيل والولايات المتحدة بهدف اعادة تقسيم المنطقة على أساس مشروع الشرق الاوسط الكبير(١٢).

وفي الواقع ان فشل استفتاء اقليم كردستان العراق يُعزى في جانب مهم منه إلى الدور الاقليمي وتحديداً ايران وتركيا.

وفي هذا الخصوص لا بد من الاشارة إلى ان السياسة الايرانية عملت بشكل كبير على الانقسامات الداخلية بين الأكراد العراقيين، إذ ترتبط ايران بعلاقات تاريخية وشخصية قوية بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير (كوران) المنشقة عنه وفصائل أخرى التي تعد السليمانية معقلهم الرئيس والمحاذية لإيران، مقارنةً بعلاقة ايران بالحزب الديمقراطي الكردستاني التي تعد اربيل ودهوك معقلهم الرئيس والمحاذية لتركيا، وعلى هذا الأساس نجحت ايران في تقويض حكومة اقليم كردستان العراق على تكوين جبهة موحدة عند التفاوض في القضايا السياسية والاقتصادية (١٣). كما نجحت في الحد من طموحات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة السيد (مسعود البرزاني) بقيام دولة كردية مستقلة، لصالح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني حليفهم التاريخي، فضلاً عن اضعاف النفوذ التركي في الاقليم بحكم العلاقات التي تربط الحزب الديمقراطي الكردستاني بتركيا.

ثانياً– دور العامل الامني:

أسهم العامل الامني ولا سيما بعد دخول تنظيم داعش الارهابي في الاراضي العراقية في حزيران/٢٠١٤، بدور مهم في السياسة الايرانية اتجاه إقليم كردستان العراق، إذ كانت ايران من أوائل الدول التي قدمت الدعم إلى اقليم كردستان العراق لمواجهة تنظيم داعش الارهابي.

وفي هذا الخصوص أكد (مسعود البارزاني) رئيس حكومة اقليم كردستان العراق عند لقائه بوزير الخارجية الإيراني (مُحَمَّد جواد ظريف) في اربيل في ٢٦/اب/٢٠١٤، " أن إيران هي أول دولة قدمت المساعدة بالسلاح والذخيرة إلى اقليم كردستان العراق لمحاربة تنظيم داعش الارهابي" [١٤]. وقد أسهمت هذه المساعدات فضلاً عن المساعدات الدولية الاخرى في رفع معنويات البيشمركة في مواجهة تنظيم داعش الارهابي، كما أكد (مسعود البارزاني) ان هذه المساعدات نقلت البيشمركة من مرحلة الدفاع عن اقليم كردستان إلى مرحلة الهجوم لدحر تنظيم داعش الارهابي، وتكبيدهم خسائر كبيره [١٥].

ولا بد من الاشارة إلى ان ايران أرسلت منذ اليوم الاول لدخول تنظيم داعش الارهابي إلى الموصل في ١٠/حزيران/٢٠١٤، إلى أربيل وفدًا التقى بالأحزاب الكردية وأكدوا على خطورة هذا التنظيم ليس على اقليم كردستان فحسب وانما على العراق بل وحتى المنطقة عموماً، وعندما تعرضت مناطق مخمور وكوير في محافظة اربيل إلى هجوم هذا التنظيم سارعت ايران فوراً إلى ارسال خمس مقاتلات ومساعدات عسكرية أخرى إلى اربيل لدعم البيشمركة، وكان لهذه المساعدات دورها المهم في تعزيز الخطوط الدفاعية للبيشمركة، فكان ذلك من أهم أسباب صمود البيشمركة وتنامي القدرات الكردية في مواجهة هذا التنظيم الارهابي [١٦].

وجدير بالذكر ان ايران قدمت إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني المعلومات الاستخبارية والأسلحة، كما عمل المستشارون العسكريون الإيرانيون في مواقع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على تجميع واعادة تنظيم الفصائل المسلحة الموالية لها ودمجها بقيادة واحدة مع بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني ومنها قوات حماية الشعب وحزب العمال

الكردستاني وفصائل اخرى، بهدف افادة الجميع من المعلومات التي يقدمها لهم الحرس الثوري الايراني فضلاً عن الاسلحة والمساعدات الاخرى، علما ان هذا الدعم كان السبب وراء اندفاع البيشمركة نحو المناطق المتنازع عليها مع الحكومة الاتحادية في محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى والسيطرة عليها وضمها إلى اقليم كردستان، وقد أكسب الدعم الايراني للأحزاب الكردية ميزة استراتيجية مهمة، إذ عزز من حضورها في اقليم كردستان العراق، كما سعت ايران ايضا إلى استثمار علاقتها ببعض الاطراف الكردية كأداة للضغط ليس على الصعيد العراقي فحسب، وانما على الصعيد الاقليمي ومنها بطبيعة الحال في تعاملها مع تركيا عن طريق توثيق علاقتها بحزب العمال الكردستاني، مما يرجح التوازن المحلي والإقليمي لصالح ايران، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل ان ايران سعت إلى توظيف الحرب في سورية وتحديداً ضد الجماعات الارهابية في توثيق علاقتها بالأحزاب الكردية السورية، وكانت البوابة عن طريق الاحزاب الكردية العراقية التي لديها علاقات وثيقة بإيران، وهذا يفسر الدعم الايراني لحزب الاتحاد الديمقراطي – وهو حزب يضم اكراد سورية – وقوات حماية الشعب التابعة له(١٧).

وفي الواقع ان تطورات هذه الاحداث قد افضت إلى تقوية دور حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وتعزيز من قدرته التنافسية ليس ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني في اقليم كردستان فحسب وانما حتى مع الحكومة الاتحادية، مما ضيق الخناق على الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي المقابل عد المسؤولون في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ان العلاقة مع ايران ودعمها لهم ضروريًا لضمان مصالحهم، في الوقت نفسه أدرك الحزب الديمقراطي الكردي ان ايران هي الفاعل الأهم، وان تركيا التي عمل على توثيق علاقته بها لا تستجيب إلى طلباته، مما فرض واقعًا عليه وهو ضرورة البحث عن حلفاء جدد(١٨).

ثالثاً– دور العامل الاقتصادي:

أبدت إيران اهتمامًا كبيرًا بتوسيع تعاملاتها التجارية مع اقليم كردستان العراق، فقد كان حجم التجارة بينهما يتراوح بين ٨ إلى ١٠ مليار دولار سنويا حتى العام ٢٠١٤، ولكن بعد الضغوط الأمريكية على ايران والازمة الاقتصادية التي يمر بها الاقليم انخفض حجم التبادل التجاري بينهما بين (٤ إلى ٥) مليار دولار سنوياً [١٩]. واستمر الانخفاض فبحسب الأرقام الصادرة من حكومة اقليم كردستان العراق فان التجارة بين الاقليم وايران بلغت في العام ٢٠١٦ (١,٥٢٧) مليار دولار، وانخفضت أيضاً في العام ٢٠١٧ إلى (١,١٠٩) مليار دولار[٢٠].

ولا بد من الاشارة إلى ان الحكومة الايرانية تدرك جيداً ان تصدير المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية إلى اقليم كردستان العراق تعد عاملًا أساسيًا لإرساء الاستقرار في الحياة الاقتصادية اليومية في الاقليم، كما تكتسب حركة الشاحنات المحمّلة بالمنتجات النفطية من وإلى الإقليم أهمية كبيرة، وعليه استغلت ايران حاجة الاقليم ووظفتها لاعتبارات سياسية ايضا، إذ تعمل ايران على غلق المعابر الحدودية مع الاقليم كأداة مهمة لممارسة الضغوط وفرض شروط سياسية معينة [٢١].

ولعل اصدق مؤشر على ذلك قيام ايران بإغلاق المعابر الحدودية مع اقليم كردستان العراق في ١٥/تشرين الاول/٢٠١٧، بناءً على طلب من الحكومة الاتحادية في بغداد عقب الاستفتاء الذي اجراه الاقليم في ٢٥/ايلول/٢٠١٧.

وقد أعلنت الحكومة الايرانية في ٢٥/تشرين الاول/٢٠١٧، عن فتح معبر باشماخ الحدودي مع إقليم كردستان شرق محافظة السليمانية، علما ان اغلاق هذه المعابر قد أدى إلى خسائر لإيران أيضاً، إذ بلغت هذه الخسائر قرابة (٢,٥) مليار دولار، لا سيما وان المحافظات ذات الاغلبية الكردية في غرب ايران تشهد معدلات بطالة عالية، وان غلق هذه المعابر اسفر عن خسارة (٣) الاف شخص لأعمالهم، بالوقت الذي كانت هذه المعابر توفر لإيران (٣) مليار دولار سنوياً مما سيؤثر سلبيا في الاقتصاد الايراني، ومن المؤشرات على اهمية هذه المعابر ان أكثر من (٥٤٪) من صادرات إيران إلى العراق تتم عبر معبر برويز خان

الحدودي، ومن هنا جاء قرار الحكومة الايرانية في ٢/كانون الثاني/٢٠١٨، بإعادة فتح المعبرين المعروفين حاج عمران بين محافظة أذربيجان الغربية في ايران وأربيل في كردستان العراق، وبرويز خان بين محافظة كرمانشاه الإيرانية والسليمانية في كردستان العراق [٢٢].

وقد سعت ايران إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع اقليم كردستان العراق، لا سيما بعد التحسن الذي طرأ في العلاقات بينهما على أثر زيارة (نيجيرفان بارزاني) رئيس حكومة إقليم كردستان العراق إلى ايران في ٢٠/كانون الثاني/٢٠١٨، بعد مرحلة من التوتر بينهما بسبب رفض ايران للاستفتاء الذي أجراه الاقليم، ففي اللقاء الذي جمع بين (نيجيرفان بارزاني) بالرئيس الايراني (حسن روحاني) في ٢٢/كانون الثاني/٢٠١٨، أبدى الرئيس الايراني حرص بلاده على الاستثمار في مشاريع التنمية في كردستان العراق، وبحسب الأرقام الرسمية لحكومة إقليم كردستان تعد إيران ثاني أكبر شريك تجاري في الاقليم بعد تركيا، وفي محاولة لزيادة التجارة بين إيران والإقليم تم الاتفاق على رفع عدد المعابر الحدودية بينهما من ثلاثة إلى ستة معابر لتسهيل حركة المرور التجارية [٢٣].

وفي سياق توجهات السياسة الايرانية الرامية إلى تعزيز حضورها الاقتصادي في اقليم كردستان العراق، أنعقد في اربيل في ٢/أيار/٢٠١٨، الملتقى الاقتصادي الرابع بينهما " الفرص الاقتصادية المتاحة أمام ايران واقليم كردستان العراق"، بمشاركة مسؤولين من ايران والعراق وأكراد، وفي الملتقى أكد (نيجيرفان بارزاني) أن إجمالي التجارة الحالية بين اقليم كردستان وايران وصلت إلى قرابة (٦,٥) مليار دولار سنوياً، وأن (٦٧٪) من واردات السيارات إلى إقليم كردستان تأتي من ايران، كما ان هناك (٣٥٩) شركة إيرانية و (١٣٥) مصنع إيراني في إقليم كردستان العراق، وعملت كلها مجتمعةً على ايجاد مئات الوظائف المحلية، كما اعلن (نيجيرفان بارزاني) عن رغبته في تعزيز التبادل التجاري بين الاقليم وايران[٢٤]. فضلا عن ذلك تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين ايران وحكومة الاقليم خلال الملتقى الاقتصادي، وبهذا الخصوص قال (مُحَمَّد شريعتمداري) وزير الصناعة والمعادن والتجارة الإيراني إن مذكرة التفاهم ستكون فرصة لتعزيز التعاون بين إيران واقليم كردستان العراق، كما

أوضح بأن الهدف من وجودنا في اربيل هو الكشف عن الفرص الاقتصادية بين إيران والعراق، ولا سيما اقليم كردستان العراق، وتعزيز التعاون الاقتصادي"[٢٥]. فضلاً عما تقدم تم الاتفاق على انشاء مدينة صناعية بالقرب من المعبر الحدودي في برويز خان، بهدف تعزيز الصادرات الايرانية، وستشغل مساحة قرابة (٥٠٠) هكتار من الأراضي، وبكلفة تقدر بنحو (٦٥٠) مليون دولار، وسيتم التعاقد مع شركتين إيرانية وكردية لبناء المدينة[٢٦].

وبالرغم من التطور الواضح على صعيد الانفتاح الاقتصادي الايراني على اقليم كردستان العراق، إلا ان اعلان الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) في ٨/ايار/٢٠١٨، الانسحاب من الاتفاق النووي الموقع مع ايران في ١٤/تموز/٢٠١٥، وفرض عقوبات اقتصادية شديدة على ايران، سيشكل تحدياً جديداً امام تطور العلاقات الاقتصادية بينهما.

يُذكر ان المرحلة الاولى من العقوبات الامريكية على ايران بدأت في ٦/اب/٢٠١٨، وستدخل المرحلة الثانية حيز التنفيذ في ٥ تشرين الثاني، وتستهدف صادرات النفط والبنك المركزي الإيراني، ولكن ذلك لم يمنع من اقبال الاقليم على المنتجات الايرانية بسبب الانخفاض الكبير في قيمة التومان الايراني مقابل الدولار، مما دفع التجار الأكراد إلى زيادة استيراد البضائع الإيرانية، لانخفاض اسعارها، وارتفاع الطلب عليها [٢٧].

وفي محاولة للتقليل من اثار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ايران زار وزير الخارجية الايراني (محمد جواد ظريف) على رأس وفد رفيع محافظة أربيل في ١٥/كانون الثاني/٢٠١٩، وضم هذا الوفد أكثر من (٤٠) مستثمراً، وتم الاتفاق مع المسؤولين في حكومة اقليم كردستان العراق على إقامة منطقة صناعية مشتركة بينهما، وشدد (محمد جواد ظريف) على أهمية ايران كشريك موثوق يمكن الاعتماد عليها، كما طمن رجال الاعمال الايرانيين والاكراد بان العقوبات الامريكية سوف لن تؤثر على النشاط التجاري بين ايران والاقليم، ومن جهته أكد (نيجيرفان بارزاني) على العلاقات التاريخية والمصيرية مع ايران لاسيما وان الحدود الجغرافية المشتركة تمتد لنحو (٦٠٠) كيلو متر، كما عبر عن شكره للشركات والمستثمرين الإيرانيين على إنجازهم لمشروعات في الإقليم [٢٨].

الخاتمة

تشكل القومية الكردية (٧ %) من المجتمع الايراني، وتعد القومية الثالثة بعد القومية الفارسية والأذرية، ومن الملاحظ ان الاكراد في العراق وايران وتركيا وسورية لديهم نزعة بالانفصال وتشكيل دولة كردية الأمر الذي يقلق ويهدد وحدة هذه الدول، وعليه فان الموقف الايراني كان رافضاً للاستفتاء الذي حصل في اقليم كردستان العراق، ومن أجل ذلك نسقت جهودها مع تركيا والعراق لمواجهة طموحات الاكراد الرامية الى قيام الدولة الكردية.

وبعد دخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق واحتلاله لمدن ومحافظات كبيرة مثل الموصل وصلاح الدين والانبار، أصبح لايران حضور فاعل في الساحة العراقية ولا سيما في اقليم كردستان العراق، إذ قدمت المساعدات الى حكومة اقليم كردستان العراق ولا سيما الامنية من أجل مواجهة هذا التنظيم.

ويمكن القول أن الأوضاع التي مر بها العراق عقب دخول تنظيم داعش الارهابي فسحت المجال لايران لفتح افاق التعاون الاقتصادي مع اقليم كردستان العراق هذا الامر شكل منفذاً اقتصادياً لايران لاسيما بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها.

مما تقدم يتضح مدى أهمية الدور الايراني في مواجهة طموحات الاكراد الرامية الى الانفصال وقيام الدولة الكردية، وفي الوقت نفسه فقد حققت ايران مكاسب امنية وسياسية واقتصادية التي لم تقتصر على مواجهة تنظيم داعش الارهابي فحسب، وانما تعزيز دورها المنافس لتركيا أيضاً في العراق عامةً واقليم كردستان خاصةً.

الاستنتاجات

١- ان السياسة الايرانية اتجاه اقليم كردستان العراق تأثرت بالعديد من العوامل، لعل ابرزها العامل الجغرافي والاثني الذي كان العامل الاهم والابرز بحكم وجود الاغلبية من الأكراد الايرانيين في محافظات غرب ايران والمحاذية لإقليم كردستان العراق.

٢- أسهمت الاوضاع الامنية لا سيما بعد دخول تنظيم داعش إلى العراق في تعزيز الحضور الايراني في اقليم كردستان العراق، إذ كانت ايران من أوائل الدول التي سارعت إلى مساعدة الاقليم لمواجهة هذا التنظيم الارهابي.

٣- ان موقف ايران الرافض لاستفتاء اقليم كردستان العراق يُعزى في جانب منه إلى انعكاسات هذه الخطوة على مستقبل أكراد ايران، وعليه اسهمت بدور مهم في افشال نتائج هذا الاستفتاء، إذ أيدت وساندت قيام الجيش العراقي في ١٦/تشرين الاول/٢٠١٨، باستعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها والتي فرضت البيشمركة سيطرتها عليها وضمتها إلى الاقليم، وبذلك نجحت ايران في ادارة هذه الازمة ونقلت الثقل السياسي إلى حليفها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بعد هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني على دفة الامور في الاقليم.

٤- ان الانفتاح الاقتصادي الايراني على اقليم كردستان العراق يأتي في اطار تخفيف الضغوط الاقتصادية التي فرضتها ادارة الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) على ايران.

٥- ان التوجه الايراني نحو اقليم كردستان العراق ياتي في جانب منه لمزاحمة النفوذ التركي في الاقليم، وقلب الموازين السياسية والاقتصادية والامنية لصالح ايران، وهذا يندرج ضمن المنافسة الاقليمية على الاقليم.

٦- ان انفتاح حكومة اقليم كردستان العراق وتحديدا في اربيل يكشف في جانب منه على ادراك القيادة الكردية في الاقليم مدى أهمية ومحورية الدور الايراني، وأصبحت على قناعة بانها لم تحقق المكاسب المرجوة من وراء توثيق علاقتها بتركيا على حساب ايران، وهذا يفسر زيارة (نيجيرفان بارزاني) إلى ايران، والسعي الحثيث إلى حل الخلافات وتجاوز سلبيات أزمة استفتاء الاقليم.

---

(1) **Bijan DaBell, Iran Minorities 2 : Ethnic Diversity, Washington: The United States Institute of Peace, 2013.**
https://iranprimer.usip.org/blog/2013/sep/03/iran-minorities-2-ethnic-diversity

(2) **Iranian Kurdistan, Brussels: The Unrepresented Nations and Peoples Organization (UNPO) 2017.http://unpo.org/downloads/2347.pdf**

* نصت المادة ١٢ من الدستور الايراني على ان " الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير. وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم. وفي كل منطقة يتمتع أتباع أحد هذه المذاهب بالأكثرية، فان الأحكام المحلية لتلك المنطقة – في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية – تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى".

ينظر: دستور جمهورية ايران الاسلامية، ترجمة: لجنة مكلفة من قبل وزارة الارشاد الاسلامي (طهران: وزارة الارشاد الاسلامي، ١٩٨٢)، ص ص ٢٢ – ٢٣.

(3) **Lionel Beehner, Iran's Ethnic Groups (Washington: Council on Foreign Relations, 2006). https://www.cfr.org/backgrounder/irans-ethnic-groups**

(٤) للمزيد ينظر نجف قولي بسيان، من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس، في كتاب البارزاني من مهاباد إلى آراس (اربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ص ٩ – ١٨.

(٥) شروق صابر، احتمالات مؤجلة: تأثير الصراعات الاقليمية على أكراد ايران، مختارات ايرانية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٨٩، ٢٠١٦)، ص ٤٤.

(٦) هونر حمه رشيد، توترات بعد عقدين من الهدوء: الصداقة بين إيران وكردستان تكاد تتحول إلى عداوة، ٢٠١٦. **http://www.niqash.org/ar/articles/security/5316/**

(7) **Chris Zambelis, The Factors Behind Rebellion in Iranian Kurdistan, CTC Sentinel (West Point: New York, United States Military Academy, Combating Terrorism Center, Volume 4 ‹Issue 3, March 2011), p. p. 18 – 19.**

(٨) د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الكونفدرالية حل وسط يضمن تحقيق مكاسب للأكراد وبقاء كردستان ضمن العراق، اراء حول الخليج (جدة: مركز الخليج للأبحاث، العدد ١٢٤، ٢٠١٧)، ص ص ٥١ – ٥٤. ينظر كذلك مختارات ايرانية، ايران والتحرك لمنع استقلال أكراد العراق (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٩٧، ٢٠١٧)، ص ٣٢.

(٩) شروق صابر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(10) **The Economist Newspaper, Iran's Kurds are growing restless too, (London: the Economist Group, 30 September 2017). https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2017/09/30/irans-kurds-are-growing-restless-too**

(١١) مختارات ايرانية، قيام الدولة الكردية بين الحلم والواقع (العدد ١٩٧، ٢٠١٧)، ص ٣٧.

(١٢) د. ايمان أحمد عبد الحليم، خيارات متداخلة كيف تعاملت ايران مع الاستفتاء على استقلال كردستان، مختارات ايرانية (العدد ١٩٧، ٢٠١٧)، ص ٦٨.

(13) **David Pollock, To Kurdistan and Back: Iran's Forgotten Front, Washington, The Washington Institute for Near East Policy, 2017.**
https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/to-kurdistan-and-back-irans-forgotten-front

(١٤) بارزاني: إيران أول دولة ساعدت كردستان بالسلاح في محاربة داعش، قناة العالم الفضائية، ٢٠١٤/٨/٢٦.

(١٥) شبكة أخبار العراق، العلاقات الايرانية الكردية على افضل ما يكون، ٢٠١٤. http://aliraqnews.com

(١٦) قناة العالم الفضائية، الدعم الإيراني للبيشمركة في مواجهة "داعش" كان حيويا، ٢٠١٦/١/١٠.

(17) **International Crisis Group, Arming Iraq’s Kurds: Fighting IS Inviting Conflict, Middle East Report (Brussels: International Crisis Group, Number 158, May 2015), p. p. 10 - 11.**

(18) **Ibid, p. p. 10 – 12.**

(19) **Paul Iddon, Iran wants to invest more in the Kurdistan Region, 2/9/2017.**
http://www.rudaw.net/english/analysis/02092017

(20) **Rawa Abdullah, Iraq’s compliance with Iran sanctions spooks Kurdish business, 14/8/2018.**
http://www.rudaw.net/english/business/14082018

(21) **David Pollock, op. cit.**

(22) **Financial Tribune, Iran, Iraqi Kurdistan Look to Bolster Trade, Tehran: Financial Tribune Daily and contributors, 22 February 2018.**
https://financialtribune.com/articles/domestic-economy/82326/iran-iraqi-kurdistan-look-to-bolster-trade

(23) **Ibid.**

(24) **Sangar Ali, Barzani: Kurdistan will expand economic ties with Iran, create free trade zone**
2/5/2018.
http://www.kurdistan24.net/en/news/77f3f932-fd38-47ea-bde1-21ed17361421

(25) **Islamic Republic News Agency – IRNA, Iran, Iraqi Kurdistan sign economic MoU, 3/5/2018.**
http://www.irna.ir/en/News/82904352

(26) **Baxtiyar Goran, Kurdistan, Iran to build $650 million-worth industrial border city, 21/7/2018.**
http://www.kurdistan24.net/en/economy/a2844c1b-4f52-4f26-a5ff-7474960e7e22

(27) **Rawa Abdullah, op. cit.**

(٢٨) احسان عزيز، ظريف في كردستان العراق بحثاً عن مهرب من العقوبات، صحيفة الشرق الأوسط (الرياض: ٢٠١٩/١/١٦، العدد ١٤٦٥٩).